تـــمهـــيد

حققت الصكوك المالية الإسلامية حضورا قويا في الأسواق المالية العالمية، فهي تمثل أهم منتج للصيرفة الإسلامية والتي استطاعت من خلالها سد حاجات السوق المالية بمصادر تمويلية جديدة كبديل للتمويل التقليدي الذي يعتمد على الربا، وقد ازدادت أهمية التمويل بالصكوك الإسلامية خلال الأزمات المالية العالمية التي مست معظم دول العالم على مر السنين، خاصة منها أزمة 2008، التي أثرت في المنظومة المصرفية العالمية، والتي أدت بالعديد من الدول إلى تغيير سياساتها والبحث عن مصادر تمويل جديدة، إلا أن المنظومة المصرفية الإسلامية لم تتأثر بالأزمة لاعتمادها على مصادر تمويل مستمدة من الشريعة الإسلامية.

وهو الأمر الذي ساعد على الانتشار والنمو الواسع والاستثنائي خلال السنوات الأخيرة، لكونها بدائل شرعية ناجحة للدول والمؤسسات الإسلامية في تمويل المشاريع الكبرى وكذا تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة، وقد كانت تجربتي السودان وماليزيا من بين البلدان الإسلامية التي اعتمدت في تمويلها على المنتجات المالية الإسلامية والتي جعلت منها أداة لإدارة السيولة وتمويل المشروعات التنموية المختلفة، وكذا استخدام هذه المنتجات في تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة.

وعلى ضوء ما سبق سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية العالمية، وكذا عرض تجربتي ماليزيا والسودان باعتبارها تجارب ناجحة في إدارة الصكوك الإسلامية ومدى إمكانية الاستفادة منهما في السوق المالية الإسلامية.

وعلى ضوء ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

- المبحث الأول: معالجة عجز الموازنة العامة للدولة عرض تجارب دولية.
- المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التحول لصناعة الصكوك الإسلامية.

المبحث الأول: معالجة عجز الموازنة العامة للدولة عرض تجارب دولية

تعاني العديد من الدول من عجز موازناتها العامة، غير أن كل منها يحاول الحد من تفاقمه بطريقته، وقد شاع في الآونة الأخيرة استخدام الصكوك الإسلامية كبديل لأدوات التمويل التقليدي على المستوى العالمي وكان لها أثر إيجابي في تمويل المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج، إلى غاية أن تبنتها الحكومات عن طريق إصدار صكوك سيادية لتوفير السيولة اللازمة، وسد العجز في موازناتها.

المطلب الأول: تقييم تطور إصدار الصكوك الإسلامية عالميا

تمثل الصكوك الإسلامية واحدة من أفضل ما ابتكرته صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالنظر إلى ما تم تحقيقه باستخدام هذه الأدوات ومدى انتشارها وحجمها، كونها أداة مالية حديثة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين، وقد عرفت السنوات الأخيرة تطورا مشهودا لصناعة الصكوك الإسلامية وأصبحت منتج مالي عالمي.

أولا: تطور إصدار الصكوك الإسلامية عالميا

يشهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات من بينها تدهور أسعار النفط عالميا والذي دفع بالعديد من الدول خاصة الدول النامية منها إلى التوجه نحو أدوات التمويل الإسلامية وذلك للانتشار الواسع الذي عرفته هذه الأخيرة خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انهيار كبير في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى الإقبال على الأدوات المالية الإسلامية كبدائل لأدوات التمويل التقليدية والتي تم تصنيف معظمها على أنها سبب في حدوث الأزمات المالية المتكررة التي مست بالقطاع المصرفي العالمي.

والجدول الموالي يوضح تطور إصدار الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة 2004-2016.

الجدول رقم (03): تطور قيم إصدار الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2004-2016

السنوات	الإصدارات (مليون دولار)	معدل النمو %
2004	9 456	-
2005	14 008	48
2006	33 607	140
2007	50 041	49

2008	24 337	(51-)
2009	38 070	56.5
2010	53 125	39.5
2011	93 573	76
2012	137 599	47
2013	135 870	(1.25-)
2014	108 300	(20-)
2015	60 693	(44-)
2016	88 279	45.5

المصدر: التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، جويلية 2017، ص: 02.

ثانيا: تطور سوق الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل:

لا غنى عن الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل التي تستحق خلال سنة واحدة أو أقل في تلبية احتياجات السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث أن إجمالي الإصدار العالمي قصير الأجل للصكوك الإسلامية منذ بدء سوق الصكوك بلغ 350 مليار دولار أمريكي، بلغ ذروته خلال العام 2012 بقيمة إصدار قدرت بـ 65 مليار دولار، وانخفض بشكل هامشي خلال السنتين 2013 و2014 وقد عرفت سنة 2015 تعديلا كبيرا بسبب تغيير في السياسة من قبل بنك **NEGARA** ماليزيا **(BNM)**، وخلال سنة 2016 بلغ إصدار الصكوك قصيرة الأجل 23.3 مليار دولار مقابل 15.9 مليار دولار خلال سنة 2015 مما يعني زيادة في الإصدار بنسبة 46%.

وقد كانت ماليزيا الرائدة في سوق الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل حيث بلغت حصتها السوقية من إجمالي إصدارات الصكوك قصيرة الأجل العالمية خلال الفترة 2001-2016 نسبة 86% ما قيمته 303 مليار دولار مقابل حصة سوقية 88% ما قيمته 288 مليار دولار خلال الفترة 2001-2015، ومن الجهات الأخرى المصدرة للصكوك قصيرة الأجل: إندونيسيا، السودان، غامبيا، البحرين، وبروناي، وإلى حد ما تركيا، ومع ذلك شكلت هذه المجموعة نسبة 11% من إجمالي الإصدار العالمي للصكوك قصيرة الأجل منذ بداية الإصدار.

بدأت السوق المالية الإسلامية الدولية التي اتخذت من ماليزيا مقرا لها، إصداراتها قصيرة الأجل خلال سنة 2013، حيث حولت جزء من حصة السوق قصيرة الأجل من فئة السيادية الماليزية لأي فئة شبه السيادية، وقد صعدت الحكومة الإندونيسية من إصدار صكوكها في حين بدأت تركيا في إصدار

صكوك سيادية دولية، وبالرغم من توسع السوق المالي وظهور جهات جديدة مصدرة للصكوك إلا أن هذا لم يؤثر على حجم الحصة السوقية لماليزيا حيث بلغت هذه النسبة 61% خلال سنة 2016.[1]

والجدول الموالي يوضح الإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية قصيرة الأجل خلال الفترة 2001-2016.

الجدول رقم (04): الإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية قصيرة الأجل خلال الفترة 2001-2016

الدول	عدد الإصدارات	قيمة الإصدار (مليون دولار)	% من الإصدار الإجمالي
دول آسيا			
بنغلادش	4	37	% 0.011
بروناي دار السلام	135	8 547	% 2.44
إندونيسيا	40	3 964	% 1.13
ماليزيا	2 434	303 075	% 86.58
باكستان	8	141	% 0.04
سنغافورة	3	221	% 0.06
المجموع	**2 624**	**315 985**	**% 90.3**
مجلس التعاون الخليجي			
البحرين	299	12 934	% 3.69
عمان	1	130	% 0.04
السعودية	6	1 301	% 0.37
الإمارات العربية المتحدة	1	100	% 0.03
اليمن	1	234	% 0.07
المجموع	**308**	**14 698**	**% 4.2**
أفريقيا			
غامبيا	210	136	% 0.04
السودان	14	16 254	% 4.64
الإجمالي	**224**	**16 390**	**% 4.7**
أوربا			
تركيا	84	2 971	% 0.85
المجموع	**84**	**2 971**	**% 0.85**
إجمالي الإصدارات	**3 240**	**350 044**	**% 100**

المصدر: التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، ماليزيا، جويلية 2017، ص: 08.

[1]- التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، ماليزيا، جويلية 2017، ص ص: 07-09.

ثالثا: التطور الجغرافي لسوق الصكوك الإسلامية العالمية

لا تزال آسيا هي اللاعب الأساسي المسيطر في سوق الصكوك الإسلامية العالمية، من حيث المنطقة تمثل آسيا 73.6% من إصدارات الصكوك العالمية منذ تأسيس السوق، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر وجهة لإصدار الصكوك بحصة سوقية تبلغ 21.6% وهي تعتبر من المناطق الرئيسية التي تقود سوق الصكوك الإسلامية.

وتحتل ماليزيا مكانة رائدة في السوق واللاعب المهيمن من حيث الإصدارات التي تبلغ حصتها في السوق 65.4% اعتبارا من سنة 2016، أما إصدارات الدول الأخرى فقد بلغت حصصهم السوقية على النحو الآتي: الإمارات العربية المتحدة 8%، السعودية 7%، إندونيسيا 5%، البحرين 3%، قطر 3%، وتركيا 2%.

ولا يزال سوق الصكوك الدولية، الذي يشكل أقل من 21.5% من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية منذ سنة 2001، هو المحرك لسوق الصكوك، وقد تم إصدار إصدارات الصكوك الدولية مقومة بالدولار الأمريكي والعملات المستقرة الأخرى في فترات زمنية أطول تشمل 30 عاما ودائمة. وقد حافظت الصكوك الدولية ذات الأجل المتوسط إلى الطويل الأجل على نمو خلال سنة 2016، بينما نما حجم الصكوك الدولية قصيرة الأجل بشكل رئيسي بسبب إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية في السنوات الأخيرة، حيث أنه خلال السنوات الأخيرة ارتفعت الإصدارات السيادية وشبه السيادية وشكلت الجزء الأكبر من سوق الصكوك الإسلامية.[1]

والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي لتطور إصدار الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2016.

[1]- التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، ماليزيا، جويلية 2017، ص: 09.

الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي لتطور إصدار الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2016.

الدول	عدد الإصدارات	قيمة الإصدار (مليون دولار)	% من الإصدار الإجمالي
دول آسيا			
بنغلادش	4	37	% 0.004
بروناي دار السلام	137	8 829	% 1.03
الصين	1	97	% 0.01
هونج كونغ	4	2 196	% 0.26
إندونيسيا	208	42 325	% 4.94
إيران	1	144	% 0.02
اليابان	3	190	% 0.02
ماليزيا	5 179	560 516	% 65.43
جزر المالديف	1	3	% 0.004
باكستان	74	14 606	% 1.70
سنغافورة	16	1 498	% 0.17
سريلانكا	1	3	% 0.004
المجموع	**5 629**	**630 445**	**% 73.60**
مجلس التعاون الخليجي			
البحرين	366	24 058	% 2.81
الأردن	3	272	% 0.03
الكويت	16	2 908	% 0.34
عمان	5	1 407	% 0.16
قطر	28	24 601	% 2.78
السعودية	95	63 483	% 7.41
الإمارات العربية المتحدة	104	68 495	% 8.00
اليمن	2	253	% 0.03
المجموع	**619**	**185 478**	**% 21.60**
أفريقيا			
غامبيا	210	136	% 0.02
ساحل العاج	2	460	% 0.05
نيجيريا	2	133	% 0.02
السنغال	2	445	% 0.05
جنوب أفريقيا	1	500	% 0.06
السودان	28	19 378	% 2.26
التوغو	1	245	% 0.03

الإجمالي	**246**	**21 296**	**% 2.50**
أوربا ودول أخرى			
فرنسا	1	1	% 0.0001
ألمانيا	3	206	% 0.02
لوكسمبورغ	3	280	% 0.03
تركيا	116	16 201	% 1.89
المملكة المتحدة	9	1 368	% 0.16
الولايات المتحدة الأمريكية	5	1 367	% 0.16
كازاخستان	1	77	% 0.01
المجموع	**138**	**19 500**	**% 2.28**
إجمالي الإصدارات	**6 632**	**350 044**	**% 100**

المصدر: التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، جويلية 2017، ص: 34.

رابعا: دور السوق المالي في التمويل الاقتصادي

تعتبر الأسواق المالية آلية من آليات تجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية من خلال استثمار الأفراد والشركات في هذه الأسواق، وذلك نظرا لما تتيحه من أدوات مالية بمختلف أنواعها، ويتلخص دورها في:[1]

- الرفع من النمو الاقتصادي نتيجة تمويلها للمشاريع والاستثمارات مما يساهم في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، وخلق فرص تشغيلية وما ينجم عنه من انخفاض في نسبة البطالة؛
- القدرة على تنمية وتعبئة المدخرات المالية وتوجيهها في مشاريع تنموية؛
- توفير درجة عالية للسيولة والقدرة على تسييل الأوراق المالية وتحويلها إلى أموال؛
- إعطاء توجه السوق واتجاهات الأسعار من خلال مؤشرات السوق؛
- التقليل من تكلفة عملية الاستثمار وتحقيق فرص استثمارية، من خلال توفرها على معلومات ضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، وقد أضحى النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور.

[1]– شعبان محمد إسلام البراوي، **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2001، ص 45.

أولا: طبيعة عجز الموازنة العامة للدولة الماليزية

تعتبر ماليزيا من الدول المتطورة اقتصاديا في منطقة جنوب شرق آسيا، والتي تعتبر واجهة سياحية لمختلف الجنسيات العالمية، وذلك بفضل الخطط التنموية والاستراتيجية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، خلال فترات متعاقبة.

كما أن انفتاح الاقتصاد الماليزي الذي رافقه تقديم تسهيلات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، خصوصا في القطاع السياحي، أدى إلى زيادة سنوية مستمرة في أسعار سلة المستهلك، الأمر الذي شكل تحديا للحكومة الماليزية مما دفعها إلى دعم أسعار الوقود والكهرباء والسكر، حتى تحقق التوازن بين المعروض السلعي والمعروض النقدي والتقليل من تأثير عامل التضخم، إلا أنه خلال سنة 2012 واجهت الحكومة الماليزية عجز في الموازنة العامة قدر بـ 4.8 مليون رينجيت، الأمر الذي دعا إلى تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات من خلال رفع الدعم عن أسعار البنزين والكهرباء والسكر، كما جاء قرار برفع الامتيازات المالية التي يتمتع بها وزراء الحكومة، وذلك لانتهاج سياسة التقشف اعتبارا من 2014/01/01.[1]

والجدول الموالي يوضح قيمة الفائض والعجز في الموازنة العامة لدولة ماليزيا إضافة إلى تطور الإنفاق الحكومي خلال فترات مختلفة.

الجدول رقم (06): المؤشرات الاقتصادية للموازنة العامة لدولة ماليزيا ما بين الفترة (1988-2014)

حكومة ماليزيا	القيم الحالية	القيم السابقة	القيم الأعلى	القيم الدنيا	الوحدة
موازنة الدولة	3.9-	4.5-	2.4	6.7-	% من الناتج المحلي
الناتج الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	54.8	53.3	80.74	31.8	%
قيمة موازنة الدولة	946.6	6022.8-	11 959	6855.5-	MYR مليون
الإنفاق الحكومي	25 896	24 586	35 552	12 420	MYR مليون

المصدر: غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية –عرض تجارب دولية–، مرجع سابق**، ص: 329.

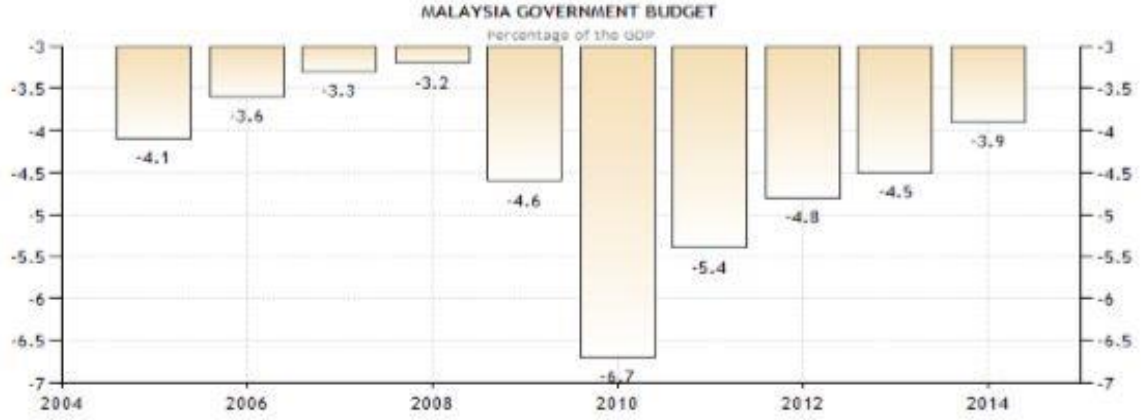
حيث تفيد التقارير الصادرة من طرف وزارة المالية الماليزية أن الموازنة العامة للدولة تسجل عجزا يعادل 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013، غير أنه خلال الفترة من 1988 حتى سنة

[1]- غالمي زهيرة، **مرجع سابق**، ص ص: 328-329.

2013 بلغ متوسط العجز نسبة تقدر بـ -2.93% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2009 المستوى الأعلى على الإطلاق بنسبة قدرت بـ -6.7%.

والرسم البياني الموالي يوضح تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة (2004-2014).

رسم بياني رقم (01): تطور الموازنة العامة لدولة ماليزيا خلال الفترة 2004-2014



المصدر: غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية –عرض تجارب دولية–**، مرجع سابق، ص: 330.

ثانيا: الصكوك الإسلامية في ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية وذلك لتربعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية خاصة المحلية منها، وفيما يلي عرض لتجربة ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية.

1- تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

شهد سوق رأس المال الماليزي تطورا ملحوظا في قيمة إصدار الصكوك الإسلامية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2001 إلى 2015.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المضاربة	0	0	0	0	0.2	7.5	1	1.2	0	0.6	5	2	0	2.63	0
المشاركة	0	0	0	0	12.6	70	58	51.4	99.6	42.1	64	19	30	8.24	12
وكالة بالاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	8	24	3.94	10
المرابحة	23	33	12.7	38.27	33.5	9.4	19	1.3	0.4	8.2	9	55	32	79.49	66
بيع بثمن آجل	77	67	40.8	56.88	36.3	6.2	2	3.1	0	0.2	0	0	0	0	0
الاستصناع	0	0	46.5	2.8	14.5	2.1	9	0.2	0	0	0	0	0	0	0
إجارة محلية	0	0	0	2.05	2.9	4.8	11	14.5	0	34	13	9	4	1.31	7

المصدر: التقارير السنوية للجنة الأوراق المالية الماليزية، (2002-2015).

من خلال الجدول يتضح بأن صكوك المشاركة والمرابحة هي الأكثر تفضيلا من طرف دولة ماليزيا من بين تشكيلة مختلف الصكوك المتداولة، لكونهما الأكثر قبولا عند مختلف المتعاملين لكونهما أكثر توافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي:

الجدول الموالي يوضح مختلف أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا.

الجدول رقم (08): أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا، جهة الإصدار، تاريخ وقيمة أول إصدار ومدة الاستحقاق.

أنواع الصكوك الإسلامية		تاريخ أول إصدار	جهة الإصدار	قيمة أول إصدار	مدة الاستحقاق
القائمة على عقد الشراكة	صكوك المضاربة	2005	PG Municipal BND	80 مليون رينجيت	بعد الانتهاء من المشروع
	صكوك المشاركة	2005	Musyarakh one capital Bhd	250 مليار رينجيت	سنتين
	صكوك الوكالة بالاستثمار	2011	شركة قولف للاستثمار	-/-	-/-
القائمة على عقد البيع	صكوك المرابحة	1994	الحكومة الماليزية	-/-	خمس سنوات
	صكوك البيع بثمن آجل				من 03 أشهر إلى سنة
	صكوك الاستصناع	2003	Sks power sdn bhd	5.6 مليار رينجيت	من 05 إلى 09 سنوات
القائمة على عقد الإجارة	الإجارة الدولية	2002	الحكومة الماليزية	600 مليون دولار	تستحق سنة 2007
	الإجارة المحلية	2004	Ingress corporation Bhd	160 مليون رينجيت	-/-

المصدر: حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، **استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)**، مرجع سابق، ص: 79.

3- التمويل بالصكوك الإسلامية والسندات التقليدية في ماليزيا:

يختلف حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا مقارنة بحجم إجمالي السندات الصادرة ويتم توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): حجم الصكوك الإسلامية مقارنة بحجم إجمالي السندات المصدرة خلال الفترة (2007-2015)

السنوات	الصكوك المصدرة من مجموع السندات المصدرة (%)	حجم الصكوك المصدرة (بليون RM)	حجم إجمالي السندات المصدرة (بليون RM)
2007	76.38	121.3	158.8
2008	27.5	110.1	400.1
2009	32	116.4	363.3
2010	32.4	132.8	410.5
2011	35.7	185	518.8
2012	51.1	324.6	635.5
2013	54.9	275.8	502.2
2014	53.4	262.76	492.23
2015	43.6	117.7	270.15

المصدر: العرابي مصطفى، حمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد –ماليزيا أنموذجا–**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017، ص: 77.

شهد إصدار الصكوك الإسلامية انخفاضا خلال سنة 2008 وصل إلى 27.5% من إجمالي حجم السندات المصدرة مقارنة بسنة 2007 حيث قدرت هذه النسبة بـ 76.38%، وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا خلال الفترة من 2009 إلى 2013 حيث بلغت سنة 2013 نسبة قدرت بـ 54.9% من إجمالي حجم السندات الصادرة.

أما خلال السنتين 2014 و2015 فقد عرفت هذه النسبة انخفاضا طفيفا عما شهدته سنة 2013 حيث قدرت هذه النسبة على التوالي 53.4% و43.6%.

ويرجع السبب وراء تراجع نسبة الصكوك خلال سنة 2008 إلى حدوث الأزمة المالية العالمية مما أثر على مختلف الأسواق، من بينها سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين في الأدوات الاستثمارية بما فيها الصكوك الإسلامية كرد فعل طبيعي للركود الاقتصادي الذي مس الاقتصاد العالمي خلال الأزمة والذي صاحبه تراجع في معدلات الاستثمار المحلي والعالمي.

كما يرجع الارتفاع في نسبة الصكوك الإسلامية المصدرة خلال الفترة 2009 إلى غاية 2013 إلى تركيز حكومة ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل جعل ماليزيا سوقا مالية إسلامية

دولية من جهة، بالإضافة إلى تميز الصكوك الإسلامية بالقبول داخل وخارج ماليزيا نظرا لما تحققه من مزايا لمختلف المتعاملين وخاصة في مجال توفير السيولة ووجود عائد جيد على صكوك (المرابحة، المشاركة، والإجارة)، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على الصكوك الإسلامية وتقهقر السندات التقليدية، ويرجع الانخفاض المسجل خلال سنتي 2014 و2015 إلى مجموعة من العوامل من بينها انخفاض قيمة الرينجيت، التذبذب في أسعار النفط بالإضافة إلى قرار البنك المركزي بخفض قيمة إصدار الصكوك الإسلامية والتحول إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة.

ثالثا: دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي

تعتبر ماليزيا من أكبر الدول الرائدة في صناعة الصكوك الإسلامية لامتلاكها لأكبر سوق للتمويل الإسلامي، حيث أصدرت العديد من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا سنتي 2007 و2008 كانت الريادة فيها للإمارات العربية المتحدة) وكان الهدف من هذه الإصدارات تمويل عمليات إنشاء وتطوير مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية، وقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير في توفير السيولة اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي.[1]

ويوضح الجدول الموالي توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات خلا الفترة (1996-2014)

الجدول رقم (10): توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات (1996-2014)

القطاع	عدد الصكوك	قيمة الصكوك مليار دولار
المؤسسات الحكومية	787	287.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة واستخداماتها	441	30.08
المواصلات	352	28.06
المنشآت	489	17.68
الاتصالات السلكية واللاسلكية	108	9.43
العقارات	163	6.18
التكتلات	41	3.94
الزراعة	99	3.67
النفط والغاز	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
الصناعة	53	1.34

[1]- **المرجع السابق**، ص: 78.

التعليم	11	1.03
المواد الغذائية	23	0.78
السلع الاستهلاكية	31	0.72
الترفيه والسياحة	2	0.32
التعدين والمعادن	8	0.24
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التجزئة	18	0.18
المبلغ الإجمالي	3310	451.03

المصدر: تقرير التمويل الإسلامي الماليزي (CIMB ISLAMIC)، 2015، ص. 220.

يتضح من الجدول أن القطاعات الحكومية تحتل الصدارة في إصدار الصكوك الإسلامية مقارنة بمختلف القطاعات الأخرى خلال نفس الفترة، حيث بلغت قيمة الصكوك المصدرة 278.02 مليار دولار، فيما يليها على التوالي قطاع الخدمات المالية وقطاع الطاقة واستخداماتها 51.71 و30.08 مليار دولار، وتليهم مختلف القطاعات الأخرى بقيم متفاوتة.

من خلال ما تقدم يتضح أن التجربة الماليزية في الاعتماد على إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل مختلف المشاريع خاصة الكبرى منها وكذا في مجال الطاقة لما لها من قدرة كبيرة على توفير السيولة اللازمة لتمويل هذه المشاريع في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعلها قادرة على مواجهة العجز في الموازنة العامة نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

المطلب الثالث: تجربة السودان في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

تعتبر التجربة السودانية من التجارب الرائدة في صناعة الصكوك الإسلامية خاصة منها الصكوك الحكومية السيادية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية، حيث تعتبر أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تطمح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي.

أولا: الصكوك الإسلامية المتداولة في السوق المالية السودانية

عرف الاقتصاد السوداني خلال سنة 1996 حالة من عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية، دفع بالحكومة السودانية لوضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى لمعالجة هذه الاختلالات، في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي.

وقد سعت الحكومة السودانية جاهدة بالتنسيق مع البنك المركزي والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولي تم ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة. وقد سمي الجيل الأول من هذه الشهادات شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامة). وقد كان أمام البنك المركزي خيارين لإدارة هذه الشهادات:

الخيار الأول: أن تدار هذه الشهادات والصكوك عبر إحدى إدارات البنك المركزي.

الخيار الثاني: أن تأسس شركة لهذا الغرض.

وقد خلص الرأي إلى تأسيس شركة لإدارة هذه الشهادات والصكوك فتأسست شركة السودان للخدمات المالية سنة 1998 وهي مملوكة لكل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بنسبة 99% و1% على التوالي.

وفيما يلي بيان لأهم الشهادات التي قامت الحكومة السودانية بإصدارها كآلية ووسيلة كفيلة بتحقيق أهداف وسياسات البلد الكلية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تراعي الجانب الشرعي للمعاملات المالية وإمكانية تطبيقها على مستوى الاقتصاد الكلي ومن بين هذه الشهادات ما يلي:[1]

1- شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

عبارة عن صكوك تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من توريق الأصول، وتم إصدارها في جوان 1998. ومن أهم خصائص هذه الشهادات:

- لها قيمة إسمية محددة تكون مظهرة في الشهادة وقيمة محاسبية يتم إعلانها كل ثلاثة أشهر وتعكس الأرباح الحقيقية النقدية والزيادة الرأسمالية في قيمة الأصول المسنودة عليها هذه الشهادات، وسعر للتبادل يتم التفاوض عليه بين البائع والمشتري عند تبادل الشهادة؛
- ليست لها فترة سريان محددة وهي قابلة للتداول في السوق الثانوية وسهلة التسييل؛
- يتم البيع خلال مزادات، إلا أنه توجد معاملات خارج المزاد أيضا؛
- تمثل منفذا استثماريا سريع التسييل للمصارف التجارية وآلية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي؛

[1]- التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، جويلية 2017، ص: 13-18.

- تستخدم هذه الآلية من قبل البنك المركزي في التحكم في إدارة السيولة فإذا رأى أن النشاط الاقتصادي في حاجة إلى السيولة عرض شراء هذه الشهادات من مالكيها، وإذا شعر بزيادة في السيولة عرض ما عنده من شهادات للبيع بالقدر الذي يمتص السيولة الزائدة.

2- شهادات المشاركة الحكومية (شهامة):

تعتبر أيضا قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحية وتم إصدارها لأول مرة في ماي 1999، وعلى الرغم من أن الهدف من إصدارها كان توفير السيولة للبنك المركزي، إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع الحكومة من خلالها الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة بدلا من اللجوء إلى الاستدانة من القطاع المصرفي. وأهم خصائصها:

- تمثل وسيلة لتمويل عجز الموازنة وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي؛
- وسيلة لتجميع المدخرات القومية وتشجع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم وتساهم في تطوير سوق النقد؛
- لها عائد مرتفع حقيقي، يتمثل في الأرباح التشغيلية والرأسمالية للمؤسسات المكونة للصندوق؛
- لها فترة سريان محددة بسنة؛
- تسجل الشهادات بأسماء أصحابها في سجل خاص؛
- قابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية؛
- تعرض خلال فترات محددة عن طريق المزادات.

وقد عرف إصدار شهادات شهامة خلال الفترة 1999-2015 العديد من التطورات حيث قفزت من 14.7 مليون جنيه في سنة 1999 إلى أكثر من 76 مليون جنيه لسنة 2000 محققة بذلك نسبة زيادة تقدر 42%، وهذا النمو راجع لكون هذه الشهادات قد وفرت بديلا مناسبا للسندات القائمة على الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة، إذ كان استخدام هذه الشهادات بشكل فعال خلال الفترة 1999-2009 الأمر الذي ساعد البنك المركزي في تخفيض معدل التضخم إلى 8% خلال تلك الفترة. واستمر استخدام هذه الشهادات في السنوات اللاحقة ونمت بشكل واضح لتصل خلال سنة 2015 إلى أكثر من 18 مليون جنيه، وقد سجلت أقل نسبة زيادة خلال العام 2013 قدرت بـ 8.9% لتصل هذه النسبة إلى 16.5% خلال سنة 2015.

والجدول الموالي يوضح تطور إصدار شهادة شهامة خلال الفترة 1999-2015

الجدول رقم (11): تطور إصدار شهادات (شهامة) خلال الفترة 1999-2015

السنة	عدد الإصدارات	فترة توزيع الأرباح	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	نسبة الزيادة %	متوسط العائد السنوي %	متوسط سعر الصرف للدولار	متوسط معدل التضخم
1999	3	سنوية	29 450	14.7	-	33.2	2.51	16.1
2000	3	سنوية	153 530	76.8	422.4	26.9	2.57	8.02
2001	4	ثلاثية	875 830	437.9	470.2	30.1	2.58	4.2
2002	4	ثلاثية	1 288 040	644.02	47.1	29.1	2.63	8.3
2003	4	سداسية	2 262 270	1 131.1	75.6	20.1	2.61	7.7
2004	4	سداسية	3 362 197	3 304.1	192.1	19.1	2.58	8.5
2005	4	سداسية	5 575 274	2 884.8	-12.7	20.3	2.43	8.5
2006	4	سنوية	7 288 217	3 569.5	23.7	15.6	2.17	7.2
2007	4	سنوية	8 446 201	4 318.5	21	15.9	2.01	8.1
2008	4	سنوية	11 022 653	5 511.6	27.6	15.8	2.09	4.3
2009	4	سنوية	14 765 179	7 432	34.8	15.8	3.08	11.2
2010	4	سنوية	18 904 640	9 452.3	27.2	15	3.6	13
2011	4	سنوية	22 279 547	11 139.8	12.9	18	2.8	19.1
2012	4	سنوية	26 015 660	13 025.83	16.9	17.7	4.4	35.1
2013	4	سنوية	28 262 676	14 131.34	8.5	18.5	5.69	37.1
2014	4	سنوية	31 545 804	15 772.9	11.6	18.4	6.3	36.9
2015	4	سنوية	36 891 981	18 445.99	16.95	18.5	6.01	16.9

المصدر: التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، جويلية 2017، ص: 94.

3-صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

هي عبارة عن صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة جمهورية السودان وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية. حيث تحقق هذه الصكوك العديد من الأهداف تتمثل في:

- تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار؛
- إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوح؛
- تطوير أسواق رأس المال المحلية الإقليمية؛

- توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية؛
- تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة في شكل سلع وخدمات.

كما تحظى صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) بالعديد من المميزات والسمات تتمثل في:

- يمثل الصك بعد استثمار أمواله موجودات قائمة وحقيقية مكونة من مجموعة من العقود (الإجارة والمرابحة والإستصناع والسلم)؛
- يحدد الربح على استثمارات الصندوق بمجموع عوائد عقود استثمارية ويتم توزيع الأرباح بين رب المال (المستثمر) بنسبة 92% والمضارب (الشركة) بنسبة 8%؛
- يمكن تسييلها عبر سوق الخرطوم للأوراق المالية في السوق الثانوية؛
- تدفع الأرباح دوريا كل ثلاثة أشهر، ستة أشهر (بواقع 16%-20% سنويا)؛
- يمكن استخدامها كضمان من الدرجة الأولى للحصول على التمويل الممنوح من المصارف التجارية السودانية؛
- يحمل كل صك من صرح قيمة مالية إسمية تحسب بالعملة الوطنية ويمثل نصيبا من استثمارات الصندوق.

كما تقوم آلية إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) على ثلاثة أطراف:

- حملة الصكوك (أرباب العمل).
- شركة السودان للخدمات المالية (المضارب).
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الجهة الطالبة للتمويل).

تقوم العلاقة بين حملة الصكوك والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي وبين الوزارة والشركة على أساس عقود شرعية (الإجارة، المرابحة، الاستصناع، والسلم).

والجدول الموالي يوضح تطور إصدار صكوك الاستثمار (صرح) خلال الفترة 2003-2015.

الجدول رقم (12): تطور إصدار صكوك الاستثمار (صرح) خلال الفترة 2003-2015.

السنة	عدد الإصدارات	المبلغ (مليون جنيه)	نسبة الزيادة (%)
2003	1	60	-
2004	2	128	113.3
2005	3	619	384
2006	3	513.2	17.2-
2007	5	425	17.2-
2008	3	196.9	53.7-
2009	1	300	52.4
2010	1	500	66.7
2011	1	496	0.01-
2012	1	345	30.4-
2013	0	0	0
2014	1	482.9	100
2015	1	76.2	84.2-
الإجمالي		**4 142.71**	

المصدر: التقرير السنوي للسوق المالية الإسلامية الدولية، الإصدار السادس، جويلية 2017، ص: 95.

4- شهادة إجارة البنك المركزي (شهاب):

تم إصدارها على عقد الإجارة في العام 2005 وتهدف هذه الصكوك إلى تحقيق الآتي:

- تمكين البنك المركزي من إدارة السيولة؛
- توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك، ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للمستثمرين.

وتقوم العلاقات التعاقدية لشهادة الإجارة الحكومية (شهاب) بين الأطراف الآتية:

- المستثمرون.
- الشركة (الوكيل المؤجر).
- البنك وهو البائع للأصل والمستأجر له.

تكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة، وبين الشركة (الوكيل) والبنك على أساس شراء الأصل وتأجيره له (إجارة العين لمن باعها المجازة من الهيئة العليا).

5- شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة):

هي عبارة عن شهادات استثمارية متوسطة الأجل بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه، وتهدف هذه الشهادات لتحقيق الأهداف الآتية:

- إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين؛
- توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة ورقة مالية جديدة؛
- توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

وتقوم العلاقة التعاقدية لشهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) بين الأطراف الآتية:

- المستثمرون.
- الشركة.
- الوزارة وهي البائع للأصل والمستأجر له بإجارة تشغيلية.

تكيف العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد الوكالة بأجر، وبين الشركة (الوكيل) والوزارة على أساس شراء الأصل منها وتأجيره لها.

ثانيا: آلية إصدار الصكوك الإسلامية في السودان

يوضح الجدول الموالي آلية عمل كل نوع من الصكوك الحكومية الإسلامية في السوق المالية السودانية.

الجدول رقم (13): العلاقة التعاقدية في الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها

الصكوك	تاريخ بداية العمل بها	الأطراف المتعاقدة			العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الغرض من إصدارها
		الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث		
شمم	من 1998 إلى 2004	المستثمرون (المصارف)	الشركة (مدير الصندوق)	بنك السودان المركزي	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)
شهامة	من 1999 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية	صيغة المشاركة	تمويل العجز في الميزانية
صرح	من 2003 إلى يومنا هذا	المستثمرون (أرباب العمل)	شركة السودان للخدمات المالية	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	- المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة). - مرابحة، سلم، ... الخ	تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف

			(مضارب)		(بين الشركة والوزارة.	ولايات السودان
شهاب	من 2005 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل المؤجر)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	– عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والبنك)	إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك
شموخ	من 2009/10 إلى 2010/10	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	الشركة (المضارب)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة من التمويل	– عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) – عقد المضاربة المقيدة (بين الشركة الوحدات بالجهاز المصرفي	تمويل استيراد سلع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية
شامة	من 2010 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	– عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها
نور	من 2012 إلى 2013	المستثمرون (رب المال)	الشركة (المضارب)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	– عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة
شاشة	من 2013 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	– عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة

المصدر: حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، **مرجع سابق**، ص ص: 75-76.

ثالثا: تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الإسلامية

تعد التجربة السودانية من التجارب الفريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، وهذا راجع إلى كون القطاع المصرفي السوداني يعمل وفقا للشريعة الإسلامية، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في:[1]

1- إدارة السيولة: من أجل تطوير أدوات إدارة السيولة قامت وزارة المالية السودانية باستحداث شهادات البنك المركزي (شمم) في جوان 1998، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامة) في الربع الأخير من

[1]- حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، **مرجع سابق**، ص: 76.

نفس السنة، ثم استحدثت شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال سنة 2003، وبعدها تم استحداث شهادات إيجار بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، حيث تمكنت عن طريق استخدام هذه الأدوات في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة من تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد واستقرار سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

2- **تمويل العجز في الموازنة العامة:** لقد كان للصكوك الحكومية السودانية دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان لسنة 2014، حيث ساهمت شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بـ 1611.6 مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرت بـ 36%، أما مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فقد قدرت بـ 173.1 مليون جنيه أي بنسبة مساهمة 04% من إجمالي التمويل الداخلي لنفس السنة، والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة كل من (شهامة) و(صرح) في تمويل العجز في الموازنة العامة خلال الفترة 2013-2015.

جدول رقم (14): مساهمة الصكوك الحكومية الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2013-2015

البند	2013				2014				2015			
	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة %	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة %	تقديرات الموازنة	الأداء الفعلي	نسبة الأداء %	نسبة المساهمة %
العجز الكلي للموازنة	(10 047.4)	(6 457)	64	100	(5 757.3)	4 425.1	77	(100)	6 762.1	6976.4	103	100
التمويل الخارجي (السحوبات على القروض والمنح)	2 779.6	2 060.3	74	(32)	3 655.1	1 610.1	44	(36)	3 947.5	1425.2	36	20
التمويل الخارجي سدادات	(1 759)	(987)	56	15	(2 947.3)	(853.8)	29	19	(2 477)	(1 830.6)	53	(26)
صافي التمويل الخارجي	(1 020.6)	1 073.2	105	(17)	707.8	756.3	107	(17)	470.5	(405.4)	(86)	(6)
التمويل الداخلي سحوبات	17 143.3	11 953.2	70	(185)	12 547.5	14 537.3	116	(326)	16 400	13 034.9	79	187
التمويل الداخلي سدادات	8 116.5	6 570)	81	102	(9 497.9)	10 868.7	114	246	(10 435.8)	(5 653.1)	54	(81)
صافي التمويل الداخلي	9 026.8	5 383.2	60	(83)	5 049.6	3 668.7	73	(83)	6 291.7	7 381.8	117	106
شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)	1 1128.4	738.7	65	(11)	217	1 611.6	743	(36)	1 300	2 611.2	201	38
صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)	3 498.4	495.7	14	(8)	706.4	173.1	25	(4)	1 300	(50.3)	(4)	(1)
سندات إطفاء الدين	(100)	(452.3)	452	7	(100)	(416.5)	417	9	0	(141.4)	0	(2)
الضمانات	2 500	2 700.8	108	(42)	1837.5	2 190.8	119	(50)	2 149.2	3 419.8	159	49
المتأخرات	(500)	(475.1)	95	7	(2 111.2	2 130.2	101	48	(1 957.6)	(1 957.6)	100	(28)
الاستدانة من بنك السودان المركزي	2 500	2 375.5	95	(37)	2 500	2 240	90	(51)	2 500	2 500	100	50
موارد إضافية	0	-	-	-	2 000	-	--	-	0	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات (2014-2016).

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التحول لصناعة الصكوك الإسلامية

نظرا للتراجع المستمر لأسعار البترول في الجزائر، والذي أدى إلى انخفاض الجباية البترولية والتي كانت المصدر الأهم في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، فعدم كفاية الموارد المحلية وعجزها عن تغطية كامل الحاجيات الوطنية، أدت بالدولة إلى اللجوء إلى وسائل التمويل الغير تقليدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد واللجوء إلى الاستدانة، وهو الأمر الذي يتطلب اعتماد مصادر تمويل جديدة مبنية على أسس الشريعة الإسلامية عن طريق تحول عمل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية تعتمد على أدوات التمويل الإسلامي التي تتمثل في الصكوك الإسلامية كمصدر تمويل جديد لتوفير السيولة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة وكذا تمويل المشاريع التنموية الكبرى للدولة.

المطلب الأول: واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في الإنفاق العمومي في ظل السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة والتي كانت تعتمد في تمويلها على مصادر الجباية البترولية، غير أن التراجع الكبير في أسعار البترول أدى إلى تراجع مصادر الدخل التمويلية لهذه المشاريع التي تمول مباشرة من الخزينة العمومية للدولة، مما أدى إلى تزايد الفجوة بين النفقات العمومية والإيرادات العمومية، مما أحدث عجزا كبيرا في الموازنة العامة للدولة خاصة خلال السنوات 2014، 2015، و2016.

أولا: تطور النفقات العامة في الجزائر

خلال الفترة من 2000 وحتى سنة 2008 عرفت النفقات العمومية زيادة حادة، وخاصة بين الفترة 2005 إلى 2008، نجمت عن الزيادة القوية في نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها مقارنة بالنفقات الجارية من 65.4% في سنة 2001 إلى 89% في سنة 2008. وبالرغم من الاستقرار النسبي لنفقات ميزانية التجهيز خلال سنة 2009، كانت أرصدة الميزانية الإجمالية في حالة عجز كان بأحجام جد متفاوتة. والناجم عن انخفاض إيرادات الضريبة البترولية الناتج عن الصدمة الخارجية الحادة بنسبة (-41%).[1]

والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2010-2016.

[1]- تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات (2010-2016).

الجدول رقم (15): تطور النفقات العمومية خلال الفترة 2010-2016

السنة	النفقات الإجمالية	نسبة التغير	نفقات التجهيز والتسيير	نفقات التسيير	نسبة استهلاك نفقات التسيير	نسبة استهلاك نفقات التجهيز
2010	4 466.9	-	3 446.0	3 022.9	77.9	60.5
2011	5 853.6	28.3	4 291.2	3 981.4	88.5	48.6
2012	7 058.2	22.5	4 925.1	2 820.4	88.5	79.2
2013	6 092.1	(-13.7)	4 335.6	2 544.2	97	74.2
2014	6 995.7	12.9	4 714.4	2 914.7	95.2	85.6
2015	7 656.3	9.4	4 972.3	3 885.8	92.9	78.24
2016	7 383.6	(-3.6)	4 807.3	3 176.8	95.5	87.9

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات (2010-2016). **و: مليار دج**

بلغت نفقات الميزانية الكلية خلال سنة 2016 383.6 7 مليار دينار، مقابل 656.3 7 مليار دينار خلال سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3.6% عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و2015 المقدرة بـ 12.9% و9.4% على التوالي، وذلك على غرار السنوات 2010-2013 والتي عرفت زيادة في حجم النفقات العمومية، إلا أن هذه النسبة سجلت تراجعا خلال سنة 2013 بنسبة 13.7%، تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90% من الانخفاض في النفقات الكلية لسنة 2016.

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2016 إلى 43.4% مقابل 45.8% في سنة 2015. بالمثل، انخفضت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، لتبلغ 51.3%، مقابل 56.4% في سنة 2015.

وقد عرفت نفقات التسيير ونفقات التجهيز تطورا كبيرا خلال الفترة 2010-2016، وقد سجلت نسب استهلاك جد عالية لنفقات التسيير ونفقات التجهيز، خاصة خلال السنوات الأخيرة، وقد عرفت سنة 2016 تراجعا طفيفا في نسبة استهلاك هذه النفقات في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول والسياسة الحذرة التي تنتهجها الدولة.

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، بعد أن شهدت ارتفاعات معتبرة في 2014 و2015، حيث بلغت 039.3 3 مليار دينار في 2015 (18.3% من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 892.6 1 مليار دينار

في 2013، أي ارتفاع نسبته 60.6% في ظرف سنتين، فقد بلغت 792.2 2 مليار دينار في 2016، أي في انخفاض قدره 8.1% مقارنة بسنة 2015.

باستثناء البند (نفقات أخرى)، الذي ارتفع مستواه بنسبة 91.5%، أي بواقع 759.4 مليار دينار، مست أهم الانخفاضات القطاعات التالية:[1]

- **الطاقة والمناجم:** -76.5% (من 114.7 مليار دينار إلى 27.0 مليار دينار)؛
- **الفلاحة والموارد المائية:** -33.6% (من 305.4 مليار دينار إلى 202.8 مليار دينار)؛
- **البنى التحتية الاقتصادية والإدارية:** -12.8% (من 032.2 1 مليار دينار إلى 899.9 مليار دينار)؛
- **التربية والتكوين:** -24.3% (من 227.9 مليار دينار إلى 172.5 مليار دينار)؛
- **البنى التحتية الاجتماعية والثقافية:** -11.9% (من 135.4 مليار دينار إلى 119.4 مليار دينار)؛
- **السكن:** -28.7% (من 615.7 مليار دينار إلى 438.4 مليار دينار).

وعليه، فإن مجهود التعديل والتعزيز الميزاني في مجال نفقات التجهيز قد تم توزيعه تقريبا على كل قطاعات النشاط.

يبين الجدول الموالي توزيع وتطور نفقات التجهيز العمومية الأساسية خلال الفترة 2013-2016.

الجدول رقم (16): هيكل نفقات التجهيز (بالنسب المئوية) 2013-2016

	2013	2014	2015	2016
المناجم والطاقات	0.15	4.5	3.8	0.97
كهربة وتوزيع الغاز	0.15	4.5	3.8	0.97
الفلاحة –الموارد المالية	14.4	11.6	10	7.2
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	37.2	32.7	34	32.2
التربية –التكوين	10.8	7.7	7.5	6.2
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	6.1	4.5	4.5	4.3
السكن	13.5	17.1	20.3	15.7
نفقات أخرى	10.9	16.3	13.1	27.2

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2016، ص: 76.

[1]- تقرير البنك المركزي الجزائري 2016، ص ص: 73-76.

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

بلغت إيرادات الميزانية خلال سنة 2016، 042.2 5 مليار دينار، مقابل 103.1 5 مليار دينار في 2015، مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 60.9 مليار دينار (-1.2 %). في حين تم تسجيل أعلى إيرادات خلال سنة 2012 بـ 339.3 6 مليار دينار مقابل 703.4 5 مليار دينار سنة 2011، والتي سجلت أكبر زيادة بنسبة 29.8% مقابل نسبة 10.03% خلال سنة 2012. وذلك أين ساهمت إيرادات المحروقات بأكبر حصة في ارتفاع الإيرادات الكلية، فإن مساهمتها لم تكن في 2012 إلا بواقع 32.9% (مقابل 82% في 2011 و68.7% في 2010) وكانت مساهمة الإيرادات خارج المحروقات بواقع 67.1% (مقابل 18% في 2011)، تجسد شبه الاستقرار خلال سنة 2016 في إجمالي إيرادات الميزانية على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات (-592.4 مليار دينار، أي نسبة 25 %).

تراجعت الإيرادات الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال سنة 2016 لتبلغ 29% من التدفق السنوي للثروة المنتجة، مقابل 30.6% في 2015 و33.3% في 2014، في ظرف يتسم بارتفاع في قيمة إجمالي الناتج الداخلي. في المقابل ارتفعت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بشكل واضح، منتقلة من 18.7% في 2014 إلى 20.1% في 2015، لتبلغ 22.7% في 2016.

بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول، خاصة في سنة 2015، عرفت إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، التي بلغت 59% في 2014، انخفاضا إلى 46.5% في 2015 ثم 35.3% في 2016 و61.7% في 2013، ولم تعد تغطي سوى 24.1% من نفقات الميزانية الكلية في 2016، مقابل 31% في 2015 و48.4% في 2014 و61.1% في 2013، وقد أدى التراجع في إيرادات المحروقات إلى انخفاض نفقات رأس المال (135.5% و78.1% و63.8% في 2014 و2015 و2016 على التوالي)، مما يعكس تدهورا في تغطية النفقات الجارية ونفقات رأس المال من طرف إيرادات المحروقات.

وعلى غرار الانخفاض في إيرادات المحروقات، فقد عرفت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2014، 2015 و2016، وذلك لسعي الحكومة للبحث على بدائل تمويل أخرى لتعويض العجز في الموازنة في ظل انخفاض أسعار البترول، مسجلة أعلى قيمة خلال سنة 2016 بـ 3 261.1 مليار دينار بزيادة نسبتها 19.5% مقابل 16.2% في 2015، وترجع الزيادة إلى الارتفاع

القوي في الإيرادات الضريبية التي عوضت انخفاض إيرادات المحروقات. وتمول 44.2% من النفقات الكلية مقابل 35.7% في 2015.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور إيرادات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (17): تطور إيرادات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2010-2016

السنة	إجمالي الإيرادات	نسبة التغير	الإيرادات خارج المحروقات	نسبة التغير
2010	4 379.6	-	1 470.2	-
2011	5 703.4	29.8	1 723.7	17.2
2012	6 339.3	10.03	2 227.2	29.2
2013	5 940.9	(-6.3)	2 262.7	1.6
2014	5 738.4	(-3.5)	2 330.6	3.0
2015	5 103.1	(-11.1)	2 729.6	16.2
2016	5 042.2	(-1.2)	3 261.1	19.5

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات (2010-2016).

بلغت الإيرادات الضريبية 2 422.9 مليار دينار في 2016، مقابل 2 354.7 مليار دينار في 2015، أي ارتفاع بنسبة 2.3% فقط، مقابل 12.6% في 2015. نتج هذا التباطؤ النسبي في نمو الإيرادات الضريبية، بشكل أساسي، عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخيل والأرباح (69.3 مليار دينار) والضرائب على السلع والخدمات (32.9 مليار دينار)، والانخفاض في الايرادات الجمركية (-43.6 مليار دينار).

ويلاحظ في الفترة 2013-2016، كما كان الحال في الفترة 2002-2012، عرفت الضريبة المباشرة ارتفاعا بشكل أسرع، في المتوسط، مقارنة بالضريبة المباشرة، مؤدية بذلك إلى انعكاس في هيكل الإيرادات الضريبية: في 2016، بلغت الضرائب على المداخيل والأرباح 45.6%، بعدما كانت تمثل سوى 23.2% من الإيرادات الضريبية في سنة 2002، أي في ارتفاع قدره 1.6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، بالمقابل، تمثل نسبة الضريبة على السلع والخدمات 35.4% مقابل 35% في 2015، علما

[1]- تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات (2010-2016)، **مرجع سابق**.

أنها بلغت 46.3% في 2002. وسجلت نسبة الحقوق الجمركية تراجعا بـ 2.3 نقطة إلى 15.2%، مقابل 26.6% في 2002.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات (بالنسب المئوية) للفترة 2002-2016.

الجدول رقم (18): تطور هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات (بالنسب المئوية) 2002-2016

	2002	2007	2012	2013	2014	2015	2016
الضرائب على المداخيل والأرباح	23.2	33.7	45.2	40.5	42.1	43.9	45.6
الضرائب على السلع والخدمات	46.3	45.3	34.2	36.5	36.7	35.0	35.4
الحقوق الجمركية	26.6	17.4	17.7	19.9	17.7	17.5	15.2

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2016، **مرجع سابق**، ص: 71.

ثالثا: عجز الموازنة العامة في الجزائر

منذ بداية الأزمة المالية الدولية، وضعت في مرتبة ثانية الأسبقيات غير المواتية المندرجة في النماذج الإيديولوجية للسياسات الميزانية الظرفية والهيكلية للانتعاش على المدى الطويل، بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة قيام الدول بأعمال مكافحة الركود الاقتصادي وعواقبه (بطالة، انخفاض في المداخيل الحقيقية...)، وقد توجهت المؤسسات المالية الدولية إلى رفع مستوى الاستثمارات العمومية قصد ترجيح التباطؤ أو الضعف في النشاط الاقتصادي (سياسة مضادة للدورة).

وقد تسبب ضعف الاستثمار العمومي خلال سنوات 1990 في اعتراض النمو الاقتصادي، في الوقت الذي كان فيه القطاع العمومي مهيمنا، ونتيجة لذلك طهر كل من تحسين الخدمات العمومية، وتكوين رأس المال البشري وتطوير البنى التحتية كأولويات. وبفضل ازدياد الإيرادات الضريبية من المحروقات وضعت السلطات العمومية استراتيجية التحفيز الميزاني للنمو الاقتصادي، مع تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية[2].

1- قدرة التمويل: في سنة 2016 سجل رصيد الميزانية عجزا بلغ 341.4 2 مليار دينار ما يمثل نسبة 13.5% من الناتج الداخلي، مقابل عجزا قياسيا بلغ 553.2 2 مليار دينار فيما يمثل نسبة 15.3%

[1]- تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات (2010-2016)، **مرجع سابق**.

[2]- تقرير البنك المركزي الجزائري 2016، **مرجع سابق**، ص ص: 76-77.

من الناتج الداخلي خلال سنة 2015، والذي كان أكبر عجز تم تسجيله خلال الفترة من 2009 إلى 2016، وقد سجلت سنة 2009 عجزا مثل نسبة 5.7% من الناتج الداخلي، وقد عرفت هذه النسبة تراجعا لتصل إلى 1.1% في سنة 2010 ثم 0.03% خلال سنة 2011 لتعود للارتفاع في سنة 2012 لتصل إلى 2.3%، ثم تراجع العجز في الموازنة إلى 0.4% خلال سنة 2013، لكن خلال السنوات 2014، 2015، و2016 عرفت الموازنة العامة عجوزات قياسية لتصل إلى النسب على التوالي: 7.3%، 15.4%، 15.3%. وذلك راجع إلى زيادات الإنفاق العمومي على المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية التي تم فيها استهلاك الكثير من موارد الدولة والتي قابلها تراجع في إيرادات الخزينة العمومية في ظل التراجع الكبير لأسعار البترول التي تسببت فيه الأزمة التي مست الاقتصاد العالمي. ويرجع الانخفاض الطفيف في عجز الموازنة العامة خلال سنة 2016 إلى انخفاض نفقات التجهيز الحكومية في ظل تبني الحكومة لسياسة التقشف.

والجدول الموالي يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2009-2016.

الجدول رقم (19): تطور عجز الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2009-2016

السنة	العجز في الموازنة (مليار دينار)	نسبة من الناتج الداخلي
2009	570.3	5.7
2010	74	1.1
2011	28	0.03
2012	758.6	2.3
2013	151.2	0.4
2014	1 257.3	7.3
2015	2 553.2	15.4
2016	2 341.4	15.3

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات (2010-2016).

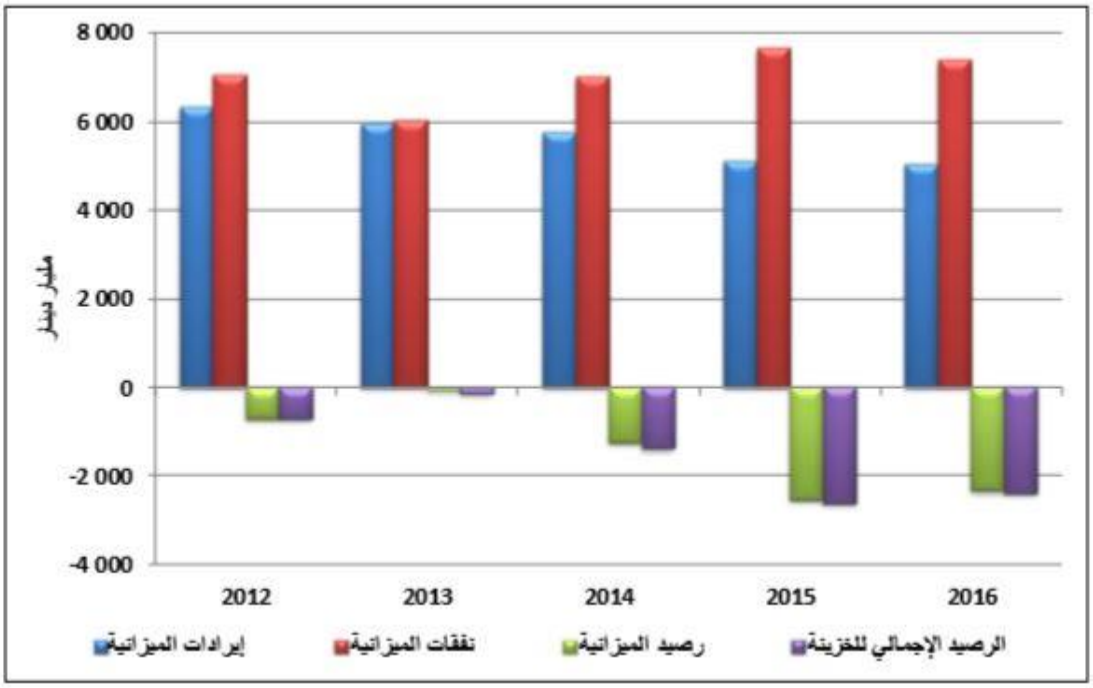
وقد تم خلال سنة 2016 تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي الذي بلغ 450.8 مليار دينار بنسبة 16.1% مقابل نفس النسبة سنة 2015 والتي سجلت فيها قيمة الادخار العمومي 486.1 مليار دينار، مقابل 49.7% في 2014 و96.5% في سنة 2013، مؤديا إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع 2 387.2 مليار دينار. نتيجة لذلك، انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية، المعبر عنها بادخاراتها المالية لدى البنك المركزي (صندوق ضبط الإيرادات) بـ 1 387.9

مليار دينار، لتبلغ 740 مليار دينار، مقابل 073.8 2 مليار دينار في نهاية 2015. تآكلت قدرة التمويل والتي أصبحت لا تمثل سوى 4.3% من إجمالي الناتج الداخلي، بما يقارب 900 4 مليار دينار خلال ثلاث سنوات (2014-2016). كما أصبح الادخار المالي للخزينة العمومية لا يمثل سوى 10% من النفقات الكلية في 2016، بعدما كانت هذه النسبة تقارب 93.7% في سنة 2013.

إجمالا تم تمويل عجوزات الميزانية لسنتي 2014 و2015، أساسا باقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات. وفي سنة 2016، إضافة إلى اقتطاع قدره 387.9 1 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات، لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل، من بينها القرض الوطني.[1]

والرسم البياني الموالي يوضح مؤشرات المالية العامة خلال الفترة 2012-2016.

رسم بياني رقم (02): مؤشرات المالية العامة للجزائر خلال الفترة 2012-2016



المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2016، **مرجع سابق**، ص: 77.

2- الإصلاحات والتعديل الميزاني: كشفت العجوزات المرتفعة في الميزانية، لاسيما في السنوات 2014، 2015، و2016، عن هشاشة كبيرة للمالية العامة، وإن نجمت هذه العجوزات عن الانخفاض في الضريبة البترولية، لكنها تعكس أيضا ضعف الضريبة العادية، بالنظر إلى المجال الكامن للتحصيل في هذا المجال، والوزن الكبير، بل المفرط للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية.

[1]- تقرير البنك المركزي الجزائري 2016، **مرجع سابق**، ص ص: 76-77.

وفي ظل نفاذ صافي الادخار المالي للدولة وأمام آفاق ضعف مستوى أسعار البترول خلال السنوات المقبلة، ولضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط يصبح من الضروري:[1]

- تحسين تحصيل الضريبة العادية، خصوصا الضريبة المباشرة على أرباح الشركات والضريبة غير المباشرة الداخلية؛
- تقليص الدعومات الصريحة والضمنية، على أن تستفيد منها إلا الشرائح ذات الدخل الضعيف؛
- ترشيد مختلف الإعفاءات الجبائية والجمركية بغية توسيع الوعاء الضريبي وتحفيز الاستثمار المنتج.

كما أن استعادة التوازن في الموازنة العامة الكلية وأيضا حتمية تنويع الاقتصاد يتطلبان وضع أدوات تعديل تكميلية وكذا إصلاحات هيكلية، تهدف إلى تعزيز التنظيم الاقتصادي من خلال السوق، الذي يعد شرطا ضروريا لضمان توزيع أكثر توازنا للموارد. من شأن ذلك أن يسمح بدفع أقوى للاستثمار المنتج والمسوق وتحرير المجال الكامن للنمو خارج المحروقات للاقتصاد الوطني، وتشهد التجارب الأخيرة للعديد من الاقتصاديات الناشئة في مجال النمو والتنوع على أهمية هذه الاستراتيجية.

المطلب الثاني: معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر وتحديات التحول نحو صناعة الصكوك الإسلامية

يعتبر التوجه نحو صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر تحديا كبيرا في ظل غياب الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يمهد الطريق نحو صناعة الصكوك الإسلامية لاستخدامه كوسيلة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك في ظل الخطة التنموية التي وضعتها الحكومة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة.

أولا: مساعي الحكومة الجزائرية لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة

سعيا منها لمواجهة الأزمة التي مست بالاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بوضع خطة تنموية استراتيجية شاملة للخروج بالبلاد من هذه الأزمة وضمان استمرار مداخيل الميزانية العمومية على المدى الطويل.

1- مسعى وضع نموذج جديد للنمو: والذي تم فيه وضع الأهداف والمراحل وخطوطه التوجيهية ووسائله وفيما يلي بيان ذلك:[2]

أ. الأهداف: وتتمثل في:

---

[1]- **المرجع السابق**، ص، 78.

[2]- مخطط عمل الحكومة الجزائرية من أجل تنفيذ برامج التنمية، سبتمبر 2017، ص ص: 02-03.

- المسار المتواصل للنمو؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- عصرنة القطاع الفلاحي؛
- الانتقال الطاقوي؛
- تنويع الصادرات.

ب. المراحل: تتمثل مراحل هذا المسعى في:

- مرحلة الإقلاع (من 2016 إلى 2019)؛
- مرحلة الانتقال (من 2020 إلى 2025)؛
- مرحلة الاستقرار (من 2026 إلى 2030).

ج. الخطوط التوجيهية: تتوزع الخطوط التوجيهية للنموذج كالآتي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد على قاعدة مزايا أو مقارنة، وبالأخص الصناعة الالكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للمواد المنجمية؛
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، خصوصا ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، وكذا ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية؛
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي؛
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخصوصا مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، ودعم الصادرات الناشئة.

د. الوسائل: وتتمثل وسائل هذا النموذج في:

- الحفاض على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- التحفيز على إنشاء المؤسسات؛
- استكمال الإصلاح البنكي؛
- تطوير سوق رؤوس الأموال.

2- مسعى تقويم المالية العمومية: وهو المسعى الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في شهر جويلية 2016، والذي صودق عليه على أساس:[1]

أ. وضعية المالية العمومية:

- **حقائق الأزمة المالية:** تسبب الانهيار الشديد لأسعار المحروقات في السوق الدولية في الأزمة المالية، والتي أصبحت الجزائر منذ سنة 2014 تحت وطأة هذه الأزمة التي يتوقع أن يطول أمدها، انطلاقا من المؤشرات على المدى القصير والمتوسط لأسعار البترول.

➢ **على المستوى العالمي:** بالمقارنة مع دول العالم، فإن الجزائر تسجل عجزا تجاريا هاما (بلغ أزيد من 20 مليار دولار في سنة 2016) وعجزا مستمرا لميزان المدفوعات (بلغ أزيد من 26 مليار دولار في سنة 2016). وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاحتياطات باستمرار، حيث انتقلت من 193 مليار دولار في ماي 2014، إلى 105 مليار دولار في جويلية 2017.

➢ **على المستوى الداخلي:** تبعث المالية العمومية على الانشغال، حيث ترتبت صعوبات مالية متكررة جراء تراجع الجباية البترولية، مما أدى إلى استهلاك مجمل ادخار الخزينة الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفذ منذ فيفري 2017.

كما أصبحت الخزينة تلجأ إلى موارد أخرى تكميلية منذ السنتين الأخيرتين:

- القرض الوطني؛
- مدفوعات استثنائية للأرباح من قبل بنك الجزائر؛
- قرض خارجي لدى البنك الإفريقي للتنمية بما يعادل نحو 100 مليار دينار.

- **مخاطر الأزمة المالية:** ألقت الأزمة المالية بضلالها على الجزائر، ما لم تطرأ أوضاع جديدة، وقد تتمثل هذه المخاطر في:

- العجز عن ضمان الإنفاق العمومي، مع كل ما يترتب عن ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وخيمة بالنسبة للبلاد؛
- الدخول في مسار فقدان السيادة الاقتصادية، انطلاقا من اللجوء المكثف إلى الاستدانة الخارجية، مع عدم القدرة، في المدى المتوسط، على الوفاء بخدمة هذه المديونية، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، مقابل تدابير اقتصادية واجتماعية صارمة، وبذلك تعود الجزائر إلى ما كانت عليه في سنوات التسعينات.

ب. تقويم المالية العمومية: ويتمثل تقويم المالية العمومية في شقين، الأهداف والإصلاحات.

[1]- **المرجع السابق**، ص ص: 03-05.

- **أهداف تقويم المالية العمومية:** تتمثل أهدافها في:

- ضمان استمرارية الإنفاق العمومي؛
- إصلاح التسيير العمومي؛
- ضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان؛
- تحفيز النشاط الاقتصادي؛
- استعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط.

- **إصلاحات تقويم المالية العمومية:** تتجسد من خلال:

- إصلاح الإدارة الجبائية على نحو يساهم في تحسين التحصيلات، ووضع الجباية المحلية؛
- تسيير متعدد السنوات لميزانية الدولة؛
- ترشيد النفقات العمومية من خلال تحديد أقصى لنفقات التسيير، على مستوى إيرادات الجباية العادية فقط؛
- إصلاح سياسة المساعدات العمومية.

3- حشد التمويل الداخلي غير التقليدي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة: لقد تسببت الأزمة المالية الدولية لسنة 2007-2008، في ضرب اقتصاد جميع البلدان تقريبا عبر العالم. وقد كان الأمر، بالنسبة لمعظم الدول، يتعلق بأزمة آتية من الخارج، زعزعت استقرار اقتصادياتها المندمجة في العولمة.

وأمام هذه الوضعية، عمدت القوى الاقتصادية الغربية، من خلال اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، إلى الاقتراض مباشرة لدى البنك المركزي بغرض تمكين السلطات العمومية من تفادي انهيار الاقتصاد والحفاظ على ديناميكية النمو.

والجدير بالذكر أن اليابان قد لجأ إلى التمويل غير التقليدي منذ سنوات 1990، وأمام الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2007، تم استئناف العمل بطريقة هذا التمويل في الولايات المتحدة ثم في المملكة المتحدة، مع العلم أن الولايات المتحدة قد أسست سنة 2007، هذا التمويل غير التقليدي الذي لا يزال مستمرا إلى حد اليوم.[1]

وقد تضمن مشروع قانون النقد والقرض المعدل لقانون النقد والقرض الصادر بالجريدة الرسمية، القانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003

[1]- **المرجع السابق**، ص: 05.

والمتعلق بالنقد والقرض والذي يعدل المادة 45 والتي تضمنت:[1] "بغض النظر عن الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

وبالموازاة مع ذلك، ستستمر الدولة في تجسيد خريطة طريقها من أجل ترشيد النفقات العمومية قصد استعادة توازن الميزانية في أجل خمس (05) سنوات.

وإذ سيتم انتهاجهما معا، فإن هذين المسعيين من شأنهما أن يسمحا باستبعاد خطر انزلاق تضخمي.

ثانيا: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

1- القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري: يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:[2]

أ. **إدارة السيولة:** تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من:

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف؛
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 /2017/10**، المتعلق بالنقد والقرض، العدد:57، بتاريخ 2017/10/12، الجزائر، 2017، ص: 4

[2]- حفوظة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، **مرجع سابق**، ص ص: 80-81.

ب. **تعبئة الموارد:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.

ج. **تمويل عجز الموازنة:** تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.

د. **تمويل المشاريع التنموية:** تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدماتية...الخ).

هـ. **تحقيق التنمية الاجتماعية:** وذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية؛
- إن العمل على تنفيذ المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة في أوساط المجتمع.

2- معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

أ. **على مستوى التشريعيات والقوانين:** تعاني البيئة المصرفية في الجزائر من غياب تام للإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية، والذي يمثل عائقا وتحديا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية، فلم يراعي قانون النقد والقرض في سياسته على أحكام الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة الصكوك الإسلامية، وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي تتعلق بالعمل المصرفي بصفة مباشرة، ويعتبر غياب الإطار القانوني والتشريعي أكبر عائق أمام تحول البنوك إلى الصناعة الإسلامية، ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي:[1]

- **قانون النقد والقرض:** بالرجوع إلى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بنظام النقد والقرض، والأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، المتصفح لتشريعات وقوانين نظام النقد والقرض يلاحظ غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها.

[1]- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 05 و06 ماي 2014، ص ص: 27-28.

- **بورصة الجزائر:** نظرا لغياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم التعامل بالصكوك الإسلامية على مستوى السوق المالية، رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى السندات الإسلامية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية.
- **القانون التجاري:** لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين.
- **قانون الضرائب:** إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم والإستصناع وفق قواعد الشريعة الإسلامية والتي تعتبر صيغ ناقلة للملكية قد تؤدي إلى تطبيق ضريبة مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما تم مقارنتها بنظيرتها التقليدية، وهو الأمر الذي سيؤثر على تنافسيتها مقارنة بنظيرتها التقليدية.

ب. **الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية:** لا تتوفر الجزائر إلى الآن على بنوك إسلامية وطنية، ماعدا بعض البنوك الخاصة الأجنبية التي لم تحقق الغاية من إنشاءها في ظل غياب تام للنظام التشريعي من قبل البنك المركزي، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في عمليات إنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، حيث اعتمدت كليا على العائدات الريعية من المصادر الطاقوية غير المتجددة.

ج. **نقص التأهيل والتدريب:** تعتبر أيضا قلة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة من العوائق التي تواجه المالية الإسلامية على الخصوص التصكيك الإسلامي.

ثالثا: الحلول المقترحة لإعداد بيئة للتمويل الإسلامي

هناك العديد من الحلول الممكن اقتراحها على الهيئات المالية في الجزائر لإصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية، والتي تتطلب وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص، ولوائح داخلية تنظم عملية التعامل بالصكوك الإسلامية، إضافة إلى تخصيص هيئات قضائية لحماية حقوق حملة هذه الصكوك بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك ما يستوجب إحداث تعديلات تمس العديد من المستويات والتي تتمثل في:[1]

أ. **على مستوى قانون النقد والقرض: تتمثل أهم التعديلات في:**

- إضافة بند في قانون النقد والقرض، يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية؛

[1]- غالمي زهيرة، **مرجع سابق**، ص ص: 390-392.

- إضافة فقرة إلى الفصل الذي يعنى بمراقبة البنوك وتكون خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية التي تتعامل بالصكوك الإسلامية، وذلك بوضع هيئة رقابة شرعية تعنى بمراقبة هذه المؤسسات عند إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية؛
- توسيع مهام اللجنة المصرفية، للتحقق من توفر البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تصدر الصكوك الإسلامية على نظام متكامل للرقابة الشرعية، بما يضمن التزام هذه المؤسسات بالضوابط الشرعية؛
- اعتبار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **AAOIFI** إطارا مرجعيا لتقييم مدى التزام المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية بضوابطها الشرعية.

ب. **على مستوى القانون التجاري:** إضافة فقرة للفصل المتعلق بالقيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة تؤسس للصكوك الإسلامية، باعتبارها تمثل:

- حقوق ملكية مشاعة في أعيان أو منافع أو خدمات لصكوك المرابحة والسلم والإستصناع والإجارة؛
- حقوق ملكية مشاعة في موجودات مشروع معين دون أن يكون لحاملها صفة وحقوق والتزامات المساهم (صكوك المشاركات كالمشاركة والمضاربة)، حيث يسمح بإضافة الصكوك الإسلامية كنوع من أنواع القيم المنقولة المتداولة في السوق المالي الجزائري والمذكورة في أحكام القانون التجاري بتداولها في بورصة الجزائر.

ت. **على مستوى قانون الضرائب:** إدراج مادة في كل من قانون الضرائب المباشرة وقانون الضرائب الغير المباشرة وقانون التسجيل وقانون الطابع تنص على أن تعامل عمليات البيع والشراء للصكوك الإسلامية المصدرة ضريبيا كعمليات ائتمان على غرار القروض والائتمان الربوي، دون تفضيل ولا تمييز تفاديا لأي ازدواجية ضريبية قد تتعرض لها هذه العمليات، عملا بمبدأ الحياد الضريبي، وكما هو معمول به على عمليات الإجارة التمويلية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تعفى من الضرائب عوائد الصكوك الإسلامية المسعرة في البورصة أو المتداولة في السوق المنظمة لمدة معينة ابتداء من أول إدراج في السوق المالي، كما جاء في قانون المالية لسنة 2009 تبعا لأحكام المادة 46، والمطبق على الأسهم والسندات المدرجة في بورصة الجزائر، والذي يمكن أن يشجع على التعامل بالصكوك الإسلامية.

ث. **على مستوى تنظيمات مجلس النقد والقرض:**

- **التنظيم المحاسبي:** تمكين المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية من تقييد عمليات تداول السلع والمنافع والخدمات للصكوك الإسلامية طبقا للمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة.

- **التنظيم المتعلق بالشروط المصرفية (أسعار الخدمات المالية):** السماح بإدراج العوائد المتغيرة للصكوك الإسلامية مع استبعاد ضمان القيمة الإسمية للصكوك والعائد.
- **التنظيم الاحترازي (معيار كفاية رأس المال):** الأخذ في الاعتبار الطبيعة الاستثمارية للصكوك الإسلامية في ترجيح المخاطر المرتبطة بها، وذلك بالاستئناس بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية **IFSB** في هذا الشأن والمتمثل في معيار متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر أيضا النقاط الآتية:[1]

- تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركز ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية؛
- إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر؛
- إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية؛
- تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص، توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها؛
- تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي ولجميع الأطوار (الليسانس، الماستر، والدكتوراه)؛
- نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية؛
- العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر.

رابعا: الفرص المتاحة لتطبيق الصكوك الإسلامية

أ. **سوق ناشئ:** تعتبر الجزائر سوق مالية ناشئة وفضاء خصب لتبني تجارب مصرفية لاسيما الناجحة منها في ظل الدور البسيط الذي تقوم به الصيرفة الجزائرية وبالتالي ستلقى الصيرفة الإسلامية القبول من قبل المتعاملين من داخل الوطن.

ب. بلد سياحي: تعتبر الجزائر دولة سياحية بامتياز، وهو الأمر الذي يمثل فرصة مشجعة لتبني الصيرفة الإسلامية، مما يسهل المعاملات المصرفية لكبار المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين لا يفضلون التعامل مع المصارف الربوية.

[1]- حفوظة الأمير عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص: 82-83.

ج. بلد شاب: إن نسبة الشباب المرتفعة تعتبر فرصة لتشجيع الصيرفة الإسلامية، لكون الشباب يطمح لتكوين استثمارات لا تعتمد في تمويلها على الربا، وهو الأمر الذي يدعم تطلعاتهم.[1]

المطلب الثالث: متطلبات التحول من التمويل التقليدي إلى التمويل الإسلامي

ظهر في الآونة الأخيرة بما يعرف بالتحول المصرفي نتيجة لتنامي الإقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية وكذا تكرر الأزمات العاصفة بالنظام المصرفي التقليدي، لذا فقد اتجهت العديد من البنوك التقليدية إلى تغيير طريقة عملها وتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

أولا: تقديم البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية

على أثر النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية وتنامى حصتها في السوق المصرفية بسبب الإقبال الكبير على منتجاتها، والتي أثبتت مكانتها من خلال تجاوز الأزمة المالية العالمية وتحقيق عوائد أفضل مما حققته البنوك التقليدية، رغم حداثة التجربة والمصاعب والتحديات التي واجهتها، مدعومة بالوازع الديني الذي حرك جانبا كبيرا من العملاء للتعامل معه، كان من الطبيعي أن تلحظ البنوك التقليدية، عربيا وعالميا، هذا النجاح الذي ينمو على حساب تراجع حصتها من السوق المصرفي.

كما أن وجود شريحة سوقية كبيرة ومتنامية من العملاء الراغبين في إيداع أموالهم في البنوك دون أخذ الفوائد المصرفية عليها قد فتح شهية البنوك التقليدية لاستغلال هذه الفرصة السوقية الواعدة بأرباح هائلة نظرا لضخامة الأموال المتاحة في هذه الأسواق وانخفاض كلفتها. ومن ثم أقدمت هذه البنوك على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بأشكال مختلفة.

ويمكن للمصارف التقليدية تقديم خدمات موافقة للشريعة الإسلامية باتباع الخيارات التالية:[2]

- تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي بالكامل؛
- إنشاء فرع خدمات مصرفية إسلامية مستقلة جديدة؛
- إنشاء إدارات خدمات مصرفية إسلامية مستقلة بالإدارة العامة؛
- تقديم المنتجات الإسلامية من خلال فروع البنوك التقليدية؛
- إصدار منتجات مصرفية إسلامية في صورة صناديق استثمار إسلامية أو منتجات تمويلية إسلامية؛

[1]– زياني منيرة، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية (دراسة التجربة الماليزية كنموذج يقتدى به)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016–2017، ص: 91.

[2]– بوطبة صبرينة، تقرارت يزيد، **مبررات الانتقال إلى العمل المصرفي الإسلامي (دراسة نظرية)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ص: 01.

- إنشاء أقسام للعمل المصرفي داخل الفروع التقليدية، كأقسام مستقلة، وقد يتم عبر عملية استحواذ جديدة على مصارف في المنطقة.

ثانيا: تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بطرق مختلفة، ويرجع سبب هذه الظاهرة لإدراك مدى أهمية المصارف الإسلامية وطبيعة عملها خصوصا من ناحية الأساليب التمويلية التي تقوم بها.

1- مفهوم التحول:

- **<u>التحول في اللغة يعني:</u>** "التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول، ومنه قوله تعالى: **(خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا)** (سورة الكهف: الآية 108)، أي تحولا وتغيرا وانتقالا".[1]
- **<u>أما التحول اصطلاحا فهو:</u>** "الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا، ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشرع، وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذا وعطاء، هو محرم شرعا لما ينطوي عليه من الإضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعاشية وحاجتهم الاقتصادية".

ويعرف التحول المصرفي بأنه: "انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية.[2]

2- دوافع تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

من المعلوم أن أي تغيير أو انتقال من وضع معين إلى وضع آخر لابد وأن يكون له سبب، فإما أن يكون الانتقال من الوضع الحالي بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلابد من تجاوزها لتغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي من أن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر، وأن الانتقال إليه سيجعلهم أحسن حالا من الوضع الذي

---

[1]- يدو محمد، سياخن مريم، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية (مع الإشارة للتجربة السعودية)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، أفريل 2017، ص: 349.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 349.

هم عليه حاليا، وعليه فإن أهم الدوافع التي تؤدي إلى تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هي:[1]

أ- **السعي نحو تعظيم الأرباح:** وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف إليه المصارف التقليدية، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة منه قدر الإمكان.

ب-**الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** ويتمثل في الاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، وهذا الدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

كما أن هناك دوافع ثانوية لتحول المصارف الإسلامية التقليدية ترتبط بدافع السعي نحو تعظيم الأرباح ارتباطا وثيقا وهي: [2]

- توسيع مجال العمل المصرفي والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ضعف البنوك التقليدية في السوق المصرفي التقليدي وعجزها عن المنافسة، واحتمال تعرضها للانهيار في المستقبل القريب، فيلجأ إلى إعادة إنعاش المصرف من خلال الإعلان عن التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3- أساليب التحول:

أهم أساليب تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هي:[3]

أ. **التحول الجزئي:** ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل أحد فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون المصرف التقليدي أنموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي على البنك التقليدي تعميم التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة، حتى يصير البنك التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1]- بوطبة صبرينة، تقرارت يزيد، **مرجع سابق**، ص: 03.

[2]- يدو محمد، سياخن مريم، **مرجع سابق**، ص ص: 350.

[3]- **نفس المرجع**، ص ص: 350-352.

ب. **التحول دفعة واحدة:** ويتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي دفعة واحدة، وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله. ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة قد تفضي إلى مخاطر جسيمة، قد تتمثل في أزمة سيولة، أو عجز البنك عن تلبية طلبات سحب الودائع.

ج. **التحول المرحلي (التدرج):** وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنيا وفقا لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، ويتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول، لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل.

فالتحول المرحلي يقوم على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام المصرف وفروعه بشكل متوازن ومتساو، وعلى مراحل زمنية محددة، بحيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحويل.

ثالثا: متطلبات عملية تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

حتى تتحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تتوفر عدة متطلبات منها:[1]

1- **المتطلبات القانونية:** ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المسألة، وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية، يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القناعات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحية تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغيرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي.

2- **المتطلبات الشرعية:** ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، وفيما يلي أهم هذه المتطلبات:

[1]- **المرجع السابق**، ص ص: 352-354.

- وقف التعامل بالفائدة؛
- تعيين هيئة رقابة شرعية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده؛
- استبعاد المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صورها وأشكالها.

3- **المتطلبات الإدارية:** هي عبارة عن الإجراءات التي تتعلق بالنظام الإداري في المصرف، ويلزم المصرف تنفيذ العديد من المتطلبات الإدارية التي تستدعيها عملية التحول، والاستعداد لمواجهة العقبات الإدارية الناشئة عنها، وتشكل الموارد البشرية الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف.

لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب ووضعه الجديد، وذلك من خلال ما يلي:

أ. **التهيئة المبدئية:** وهي جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف وتوعية القوى العاملة في المصرف، قبل مرحلة التحول وأثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العلمي.

ب. **تخطيط وتنمية الموارد البشرية:** وهو منهج متكامل يشمل الجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع اللازم والملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة، وتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات العاملين وحاجاتهم من ناحية أخرى، ويقاس التخطيط الناجح للموارد والطاقات البشرية بمدى تحقيقه الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية والواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل من عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فاعلية وتساعد على تلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول دون توقف.

ج. **إعادة النظر في معايير تقويم كفاءة وأداء الموظف:** فإذا كان المصرف قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله، إذ أن اعتقاد الموظف وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر مهم جدا لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقا أمام استيعاب فكرة التحول للعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

د. **توفير احتياجات التدريب اللازمة لكافة الموظفين:** وخاصة أن طبيعة العمل المصرفي الجديد تتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، ولهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد

التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي توضيح نظم عمل الخدمات المصرفية الإسلامية سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أداء العمل.

4- متطلبات عامة: هناك العديد من المتطلبات التي تساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه البنك بعد التحول، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:[1]

- القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي بعد التحول، مثل تعديل اسم المصرف وشعاره وإعلاناته ومواده الدعائية؛
- تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية؛
- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول، بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة؛
- تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواء باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية، أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض.

رابعا: نموذج مقترح لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة في الجزائر

ينطوي خيار اللجوء إلى التمويل التقليدي الذي تبنته الحكومة الجزائرية على مخاطرة كبيرة، وهو نفس الخيار الذي اتخذته فنزويلا باللجوء إلى التمويل الغير تقليدي لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة والتي تعرف اليوم حالة إفلاس، حيث أن اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي يعتبر حلا مؤقتا، ولا يسمح بمعالجة الأزمة التي تعيشها البلاد.

ويرى الخبراء في أن لجوء الجزائر إلى التمويل الغير تقليدي والمتمثل في إصدار نقدي جديد من طرف بنك الجزائر، لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو الأمر الذي وصفوه بمثابة الهروب إلى الأمام دون معالجة الوضع، إضافة إلى أن العديد من الدول تخلت عن التمويل الغير تقليدي لما له من تأثير سلبي ومضر خاصة مع زيادة الإنفاق العمومي. ضف إلى ذلك أن الزيادة في المعروض النقدي بدون مقابل سيولد التضخم، وانهيار قيمة العملة الوطنية، وارتفاع كلفة الواردات بشكل كبير.

[1]- **المرجع السابق**، ص: 354.

وعليه فإن ضرورة تحول عمل المنظومة المصرفية في الجزائر إلى التمويل الإسلامي يعتبر أمرا حتميا ولابد منه، لما تلعبه أدوات المالية الإسلامية من قدرة هائلة على التصدي للأزمات، وتمويل كبرى المشروعات، ويعتبر قرار تخلي الجزائر عن فكرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي الذي كان على رأس قائمة مشروع المالية لسنة 2018، وتبني خيار التمويل الغير تقليدي، الذي يعتبر حلا مؤقتا لتمويل العجز، على خلاف أدوات التمويل الإسلامية التي تعتبر مصدرا مهما في توفير السيولة لتمويل المشاريع، وكذا تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، عن طريق خلق مصدر جديد للدخل.

وترجع حتمية تحول المنظومة المصرفية في الجزائر إلى العمل بالتمويل الإسلامي، خاصة في ظل تدهور أسعار البترول، وكذا مساعي الحكومة إلى التركيز على تطوير الإنتاج المحلي والتقليص من الصادرات، وذلك لفتح المجال لأصحاب الصناعات الناشئة لتطوير المنتوج المحلي. غير أن الكثير من هؤلاء المستثمرين لم يستطيعوا أن يحققوا هذه الغاية، لافتقارهم لوسائل التمويل الشرعية، التي يستطيعون من خلالها تلبية احتياجاتهم التمويلية من أجل تطوير منتوجاتهم والنهوض بالاقتصاد الوطني. وذلك لاعتماد البنوك على التمويل التقليدي الذي يعتمد على منح قروض في مقابل فائدة، والذي يعرف بالربا وقد حرمه الله في قوله تعالى: **{الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة :275]**، ومن خلال توفير البنوك لهذا النوع من التمويل فإنها بذلك ستستقطب العديد من المستثمرين الجدد، الذين هم في حاجة ماسة لهذا النوع من التمويل.

ومن جهة أخرى فإن إصدار صكوك إسلامية كبديل لسندات الخزينة وأدوات الدين العام، الأمر الذي يفتح المجال أمام الجمهور الذي كان يبتعد عن شراء أسهم وسندات في مقابل فوائد ربوية، لشراء هذه الصكوك التي تقوم على أسس الشريعة، مما يضمن توفر قدر هائل من السيولة يكفي لتمويل المشاريع الاستثمارية للحكومة دون اللجوء إلى الخزينة العمومية.

حيث يمكن للدولة أن تقوم بإصدار صكوك إسلامية وعرضها للتداول حين الحاجة لتمويل العجز في موازنتها العامة، واستخدام العائدات في تمويل المشاريع الاستثمارية للحكومة، التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص في تمويل هذه الاحتياجات، وخاصة في ظل تراجع أسعار البترول وضعف قدرة الميزانية العمومية للدولة على تمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية، حيث تبقى ملكية هذه المشاريع للدولة خلال مدة المشروع وعند إطفاء الصكوك المصدرة، وعدم تملكها من قبل جهات خاصة داخلية كانت أو خارجية. وفي نفس الوقت يحظى حملة الصكوك بإيرادات متوقعة لقاء استثمار أموالهم في هذه المشاريع، كما يستطيعون الحصول على أرباح رأسمالية في حال أرادوا بيع الصكوك في السوق الثانوية.

خلاصة الفصل الثاني

تم خلال هذا الفصل عرض للتطور الكبير الذي عرفته الصكوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يبرز مدى أهمية وفعالية الأدوات المالية الإسلامية مقارنة مع الأدوات التقليدية، وذلك من خلال عرض لتجربتي ماليزيا والسودان في إدارة منتجات الصيرفة الإسلامية والتي اعتمدتها في تمويل العجز في الموازنة العامة. وذلك سعيا منها لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتمادها على مصادر تمويل مستمدة من الشريعة الإسلامية، وذلك لتمويل المشاريع التنموية وكذا مشاريع البنى التحتية، وقد حققت بذلك نجاحا باهرا في الصناعة المالية الإسلامية لتصبح نموذجا يقتدى به عند العديد من دول العالم.

كما تم خلال هذا الفصل أيضا عرض لتطور إيرادات ونفقات الجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي أثبتت عجزا في الموازنة العامة للدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام وذلك راجع للسياسة التنموية التي تنتهجها البلاد، وقد تنامى هذا العجز خلال السنوات الأخيرة خاصة مع الأزمة التي أدت إلى تراجع أسعار البترول بشكل كبير، أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة، مما دفع بها إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتمويل العجز في الموازنة العامة.

غير أن الجزائر لم تلجأ إلى التمويل الإسلامي لتمويل العجز في الموازنة العامة، وذلك لافتقارها لمنظومة مصرفية مبنية على ضوابط الشريعة الإسلامية، التي تستدعي تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، وهي الظاهرة التي انتشرت في العديد من الدول الإسلامية والغير إسلامية، إلا أن الجزائر تواجه العديد من المعوقات التي تمهد الطريق للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لغياب الإطار القانوني والتشريعي، وكذا غياب تام للمؤسسات المالية التي تسعى إلى تطبيق المالية الإسلامية داخل المنومة المصرفية.